

**مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
الرام – فلسطين**

**البيانات المالية للسنة المنتهية في
31 كانون الأول 2018
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل**

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
الرام - فلسطين

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مدقق الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان النشاطات والتغير في صافي الموجودات
5	بيان التدفقات النقدية
23 - 6	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة الهيئة العامة المحترمين
مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
الرام - فلسطين

الرأي

فمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية "المركز"، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018، وكل من بيان النشاطات والتغير في صافي الموجودات والتغيرات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وأوضاعات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي لمركز كما في 31 كانون الأول 2018، وأدائه المالي وتغيراته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقیق، إن مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة مسؤولية المدقق في تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلين عن المركز وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال تدقيق البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. بالإضافة إلى اتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى بحسب هذه المتطلبات.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتتوفر أساساً لإبداء رأينا حول التدقيق.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد وعرض البيانات المالية، خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المركز على الاستمرار والافتراض عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، باستثناء إذا كانت هناك نهاية لدى الإدارة لتصفية المركز أو إيقاف أعماله أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ان المكلفين بالحكمة في المركز مسؤولين عن الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية

إن اهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية كلها خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة بأن إجراءات التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقیق ستمكننا بشكل دائم من اكتشاف جميع الأخطاء الجوهرية، إن وجدت.

هناك أخطاء يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي من الممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة على أساس البيانات المالية.

جزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتتنفيذ إجراءات التدقيق لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث ان الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريرات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغاييات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المركز.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وفيما إذا كان هناك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكلاً جوهرياً حول قدرة المركز على الاستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإن ذلك يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. ان استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة المركز على الاستمرار.
- تقييم العرض العام لشكل ومحفوبي البيانات المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- التواصل مع المكلفين بالحوكمة في المركز فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق وملحوظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

القواسمي وشركاه
كي بي أم جي



رام الله - فلسطين
30 أيار 2019

بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	إيضاح
2,941,123	6,403,253	5 الموجودات المتداولة
3,071,470	14,183,857	6 النقد وما في حكمه
25,899	12,848	7 مستحق من جهات مانحة
6,038,492	20,599,957	أرصدة مدينة أخرى
		الموجودات غير المتداولة
6,573	22,649	8 ممتلكات ومعدات، بالصافي
6,573	22,649	
6,045,065	20,622,607	مجموع الموجودات
المطلوبات و صافي الموجودات		
		المطلوبات المتداولة
328,504	240,696	9 ذمم دائنة ومصاريف مستحقة
4,594,751	19,363,325	11 منح مقيدة مؤقتاً
4,923,255	19,604,021	المطلوبات غير المتداولة
		مخصص منافع الموظفين
228,149	206,484	10
228,149	206,484	
5,151,404	19,810,505	مجموع المطلوبات
		صافي الموجودات
893,661	812,102	صافي الموجودات
893,661	812,102	مجموع صافي الموجودات
6,045,065	20,622,607	مجموع المطلوبات وصافي الموجودات

تعتبر الإيضاحات في الصفحات المرفقة من رقم (6) إلى رقم (23) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية من صفحة (3) إلى (5) من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 19 أيار 2019

فريدة
أمين الصندوق


رئيس مجلس الإدارة

بيان النشاطات والتغير في صافي الموجودات

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			باليوروالأمريكي
2017	2018	ايضاح	
1,473,219	1,955,405	11	إيرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتاً
2,877	12,206		فوائد بنكية
62,107	(21,292)	12	أرباح (خسائر) تحويل عملات أجنبية
-	403		أرباح بيع ممتلكات ومعدات
19,328	-		إيرادات أخرى
1,557,531	1,946,722		مجموع الإيرادات والمنح
 المصاريف			
(1,718,119)	(2,024,077)	13	مصارف تشغيلية
(6,003)	(4,204)	8	استهلاك ممتلكات ومعدات
(1,724,122)	(2,028,281)		مجموع المصاريف
 (166,591)	(81,559)		 (النقص) في صافي الموجودات للسنة
1,060,252	893,661		صافي الموجودات، بداية السنة
893,661	812,102		صافي الموجودات، نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات في الصفحات المرفقة من رقم (6) إلى رقم (23) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	بالدولار الأمريكي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (النقد) في صافي الموجودات للسنة
2017	2018		
(166,591)	(81,559)		
6,003	4,204		تعديلات
33,869	32,002		استهلاكات
-	(403)		مخصص منافع الموظفين
(126,720)	(45,756)		أرباح بيع ممتلكات ومعدات
483,930	(11,112,387)		التغير في رأس المال العامل
(13,545)	13,052		مستحق من جهات مانحة
208,951	(87,808)		أرصدة مدنية أخرى
(65,657)	14,768,574		ذمم دائنة ومصاريف مستحقة
(108,122)	(53,667)		منح مقيدة مؤقتاً
378,837	3,482,008		دفعات منافع الموظفين
(920)	(20,281)		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-	403		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(920)	(19,878)		شراء ممتلكات ومعدات
377,917	3,462,130		متحصل من بيع ممتلكات ومعدات
2,563,206	2,941,123		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة
2,941,123	6,403,253	5	الاستثمارية
			صافي التغير في النقد وما في حكمه
			النقد وما في حكمه، في بداية السنة
			النقد وما في حكمه، في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات في الصفحات المرفقة من رقم (6) إلى رقم (23) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية

(1) عام

إن مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (المركز) هو مؤسسة فلسطينية مستقلة للتطوير والتدريب. تم تسجيل المركز لدى وزارة الداخلية الفلسطينية بتاريخ 4 آذار 2006 تحت رقم (QR-286-B). كمؤسسة فلسطينية أهلية وبدأت بمارسة أعمالها بتاريخ 1 تموز 2006. مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية هو مؤسسة غير حكومية وغير ربحية، تأسس استجابة للحاجة إلى وجود آلية فلسطينية مستدامة، لتوفير الدعم لقطاع المؤسسات الأهلية. يعمل المركز على تطوير قدرات المؤسسات الأهلية الفلسطينية وعلى تقديم الخدمات النوعية، وبخاصة للفئات الفقيرة والمهمشة، وتعزيز اعتمادها على ذاتها وتمكينها من دعم استدامتها وذلك من خلال توفير الدعم المالي والفنى لها. وفي الوقت ذاته، يعمل المركز على المساهمة في تطوير القطاع الأهلي ككل من خلال تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات ودعم الابحاث وتطوير السياسات وتنمية العلاقة مع شركاء التنمية.

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 19 أيار 2019.

(2) أساس إعداد البيانات المالية

أ. بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ الاستحقاق ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ب. أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية.

ج. العملاة الوظيفية وعملة العرض

تظهر البيانات المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل العملاة الوظيفية للمركز.

د. استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب قيام الإدارة باجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومتى المطلوبات والإيرادات والمصاريف وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والأفتراضات المطبقة باستمرار ويتم الاعتراف بالتغييرات في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات القادمة التي تتأثر بذلك التغيير.

تعلق التقديرات والأفتراضات بشكل أساسي بالأعمار الاتجاهية للأصول الثابتة، مزايا الموظفين وجميع المخصصات الأخرى.

إن إعداد البيانات المالية يتطلب قيام الإدارة باجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومتى المطلوبات والإيرادات والمصاريف وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والأفتراضات على مبدأ الاستمرارية.

على وجه الخصوص ، يتم تلخيص المعلومات المتعلقة بالمجالات الهامة من الشكوك والتقديرات الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية على النحو التالي:

- تقوم الإدارة بمراجعة القضايا المقامة ضد المركز بصورة مستمرة اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي المركز والتي تبين المخاطر المحتملة التي قد يتحملها المركز في المستقبل جراء تلك القضايا.
- تقوم الإدارة بأخذ مخصص للذمم المشكوك في تحصيلها اعتماداً على تقديراتها حول إمكانية استرداد تلك الذمم وفقاً للسياسات المحاسبية للمركز.
- تقوم الإدارة بتقدير المخصص لتخفيض قيمة المخزون إلى القيمة القابلة للتحصيل اذا كانت تكلفة المخزون غير قابلة للاسترداد او تعرض المخزون للتلف او للقادم بشكل كلي او جزئي او اذا كان سعر البيع اقل من التكلفة او اي عوامل اخرى تتسبب في انخفاض القيمة القابلة للاسترداد عن القيمة الدفترية.
- تقوم الإدارة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية الأخرى لتحديد فيما إذا كان هناك اي تدني في قيمتها.
- تعتقد الإدارة بأن تقديراتها واجهاداتها معقولة وكافية.

إيضاحات حول البيانات المالية

قياس القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة المبلغ قد يتم تصفيته من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام بين أطراف مطلعة وبنفس شروط التعامل مع الغير ويعتمد قياس القيمة العادلة على الشروط التالية:

عند قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات يستخدم المركز مدخلات سوق قابلة لللاحظة قدر الإمكان. تقوم المركز بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم. كما تقوم المركز باستخدام المستويات التالية والتي تعكس أهمية المدخلات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة:

المستوى 1: أسعار مدرجة (غير معدلة) في سوق نشط لاصول أو مطلوبات متماثلة.

المستوى 2: أساليب تقييم تعتمد على مدخلات باستثناء الأسعار المتضمنة المدرجة في المستوى 1 التي يتم تحديدها للموجودات والمطلوبات بصورة مباشر أو غير مباشرة.

المستوى 3: أساليب تقييم الأصول أو المطلوبات باستخدام مدخلات هامة لا تعتمد على معلومات السوق المتاحة (مدخلات لا يمكن تتبعها). إذا كانت المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للموجودات أو للمطلوبات فقد يتم تصفيتها في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي لقيمة العادلة ومن ثم يتم تصنيف قياس القيمة العادلة في مجملها في نفس مستوى التسلسل الهرمي لقيمة العادلة كأدخال أولى مستوى وهذا مهم للفياس.

يعترف المركز بالتحويلات بين مستويات القيمة العادلة في نهاية السنة المشمولة بالقرير في نفس الوقت الذي يحدث فيه التغيير.

(3) ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية والتي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018 وما بعدها:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيرادات العقود مع العملاء.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) تصنيف وقياس حساب الدفع على أساس الأسهم.

معيار المحاسبة الدولي رقم (40) توضيح نقل الاستثمارات العقارية.

تعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات (2014 – 2016) (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) تبني المعايير الدولية للمرأة الأولى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الحليفية والمشاريع المشتركة (فعال من تاريخ 1 كانون الثاني 2018).

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (22): معاملات بالعملات الأجنبية والبدل المدفوع مقدما.

إن تطبيق هذه المعايير الجديدة لا يؤثر تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية وإيضاحاتها، باستثناء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية والمعايير الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيرادات من العقود مع العملاء وفيما يلي أهم جوانب التطبيق للمعايير الهامة:

أ- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيرادات من العقود مع العملاء (تم تطبيقه ابتداء من 1 كانون الثاني 2018):

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء والذي حدد إطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد. هذا وقد حل هذا المعيار بدلاً من المعيار المحاسبة الدولي رقم (18): الإيراد، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (11): عقود البناء وتفسيراته، حيث ينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود توريد خدمات وبضائع مع العملاء.

قامت المركز بتطبيق معيار التقارير المالية رقم (15) من تاريخ 1 كانون الثاني 2018. تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (18) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الاعتراف بالإيراد، يتم الاعتراف بناء على مبدأ الاستحقاق. يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو الذمة المدينة، وتمثل المبالغ مستحقة القبض للخدمة المقدمة، معروضة بالصافي بعد الخصومات، المردودات وأية قيم ضريبية مضافة. يتم الاعتراف بالإيراد عندما تكون قيمة الإيراد قابلة لقياس بشكل موثوق، وعندما تتطبق مواصفات معينة على كل من أنشطة المركز.

هذا ولم يكن هناك أثر جوهري من تطبيق المعيار على السياسات المحاسبة للمركز وعلى مصادر الدخل.

بـ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" (تم تطبيقه ابتداء من 1 كانون الثاني 2018):

قامت المركز بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ابتداء من الأول من كانون الثاني 2018، حيث يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) متطلبات للاعتراف وقياس كل من الموجودات والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية، ويعتبر هذا المعيار بدلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الاعتراف والقياس).

إن تفاصيل السياسات المحاسبية الهامة الجديدة وطبيعة تأثير التغييرات على السياسات المحاسبية السابقة موضحة أدناه:

إيضاحات حول البيانات المالية

أ- التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية:

يحتفظ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) فيما يخص التصنيف والقياس للمطلوبات المالية غير أنه يلغى تصنيف الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم والموجودات المتاحة للبيع والتي كانت تتدرج تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

الموجودات المالية:

تبعاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وعند الاعتراف الأولى، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه إما: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - لكل من سندات الدين وأدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الانشطة، حيث يتم تصنيف الموجودات المالية تبعاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بشكل عام بناء على نموذج الأعمال التي يتم فيه إدارة الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية المتعاقد عليها، هذا ولا يتم أبداً فصل المشتقات الضمنية في العقود التي يكون فيها المضيق عبارة عن أصل مالي في نطاق المعيار، في حين يتم تقييم التصنيف للأدوات المالية المختلطة ككل.

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً تكون موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسائر:

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الموجودات ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.
 - إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الموجودات المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقى وغير المستد).
- كما تقاس سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً تكون موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الانشطة:
- إذا كان الاحتفاظ بهذه الموجودات ضمن نموذج أعمال الإدارة هدفه تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية وأو بيع هذه الموجودات المالية.
 - إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الموجودات المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقى وغير المستد).

عند الاعتراف الأولى لأدوات الملكية وغير المحتفظ فيها بغرض التداول، قد تختار المركز بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في بيان الدخل الشامل الآخر، بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار على حده.

إن جميع الموجودات المالية التي لا تقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر المذكورة أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الانشطة وهذا يشمل كافة مشتقات الموجودات المالية. عند الاعتراف الأولى، للمركز إمكانية الاختيار بشكل لا رجعة فيه لتصنيف وقياس الموجودات المالية التي استوفت شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الانشطة إذا كان ذلك يقل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

<p>تقاس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم احتساب بصفتي الأرباح أو الخسائر، بما فيها إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح، يتم الاعتراف بها في بيان الانشطة.</p> <p>تقاس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تنزيل الكلفة المطفأة بخسائر التدني. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر أسعار صرف العملات ومصروف التدني في بيان الانشطة. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر ناتجة من الاستبعاد في بيان الانشطة.</p> <p>تقاس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيراد في بيان الانشطة، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح تعويضاً جزئياً لتكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصفتي الأرباح أو الخسائر الأخرى من خلال بيان الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها أبداً إلى بيان الانشطة</p>	<p>الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الانشطة</p> <p>الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة</p> <p>أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر</p>
--	--

إيضاحات حول البيانات المالية

الجدول التالي بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة أدناه توضح فنات القياس الأصلية تحت معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وفنات القياس الجديدة تحت معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 لكل فئة من الموجودات المالية للمركز كما في 1 كانون الثاني 2018:

القيمة الدفترية حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9	التصنيف الجديد حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 39	التصنيف الأصلي حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 39	بالتالي بالشيفل الاسرائيلي
---	--	---	----------------------------

6,403,253	6,403,253	بالكلفة المطفأة	القروض والذمم المدينة بالنقد في الصندوق ولدى البنوك
14,183,857	14,183,857	بالكلفة المطفأة	القروض والذمم المدينة مستحق من جهات مانحة
12,847	12,847	بالكلفة المطفأة	القروض والذمم المدينة الأرصدة المدينة الأخرى

المطلوبات المالية:

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ليس له أثر جوهري على السياسات المحاسبية للمركز والمتعلقة بالمطلوبات المالية، حيث أبقى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات الموجودة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بما يتعلق بالتصنيف للمطلوبات المالية. أما بما يتعلق بقياس القيمة العادلة فقد تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف بفرق ثابت تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ضمن بيان الربح والخسارة في بيان الأنشطة، في حين يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على:

- الاعتراف بفرق ثابت تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح والخسارة.
 - يتم الاعتراف في المبلغ المتبقى من فرق ثابت تقييم القيمة العادلة في بيان الأنشطة.
- لم يقم المركز بت分区 أي مطلوبات مالية ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأنشطة، وعليه فإنه لا يوجد أي أثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البيانات المالية.

تدنى الموجودات المالية:

قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) باستبدال نموذج "تحقق الخسارة" المتبعة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لاحتساب التدنى في الموجودات المالية الى نموذج النظرة المستقبلية "الخسائر الائتمانية المتوقعة" والذي يتطلب استخدام التقديرات والاجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الاقتصادية والتي لها التأثير على قيمة التدنى وفقاً للنموذج الجديد، حيث سيتم تطبيق هذا النموذج على الموجودات المالية - أدوات الدين والمصنفة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر ولكن ليس على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، حيث يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية استناداً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بشكل أسبق من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

هذا وتم احتساب خسائر التدنى وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً لخسائر التدنى لعمر الأداة، حيث سيتم احتساب التدنى للتغير المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الاستحقاق من تاريخ البيانات المالية.

في حال تغير الأداة المالية أو عندما يكون هناك أدلة موضوعية للتدنى نتيجة لحدوث خسارة أو تغير بعد الاعتراف الاولى مع وجود أثر سلبي على التدفق النقدي المستقبلي، فيتم تحويل الأداة المالية إلى المستوى الثالث، ان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى عمر أدوات الدين وذلك يشبه إلى حد كبير متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39). عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى وعند تقدير خسارة الائتمان المتوقعة، تعتمد المركز على المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة ذات الصلة، وتشمل تلك المعلومات الكمية والنوعية وتحليل هذه المعلومات استناداً إلى خبرة المركز السابقة والدراسة الائتمانية بالإضافة إلى المعلومات المستقبلية المتوقعة.

- تعتبر المركز أن الموجودات المالية بحالة تغير عندما:
- لن يمكن المفترض على الأرجح من تسديد التزاماته الائتمانية للمركز دون لجوء المركز إلى إجراءات استخدام الضمانات المحجوزة مقابل هذه الالتزامات (إن وجدت).
 - إذا مضى أكثر من 90 يوم على استحقاق الموجودات المالية.
- إن آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتمد على احتمالية التغير (Probability of Default) والتي تتحسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية المستقبلية، الخسارة في حالة التغير (Loss Given Default) (LGD) والتي وتعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة، وقيمة التعرض عند التغير (Exposure at Default)، يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للموجودات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

في كل فترة مالية، يقوم المركز بتقييم التصنيف الائتماني للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر. يعتبر التصنيف الائتماني للموجودات المالية متغير عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية لل الموجودات المالية.

يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، أما بالنسبة لسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر فيتم إثبات مخصص الخسائر في بيان الدخل الشامل الآخر ولا يتم خصمها من القيمة الدفترية للموجودات المالية. هذا ويتم عرض خسائر الموجودات المالية الأخرى تحت بند "مصاريف تمويل" بنفس طريقة الإفصاح المستخدمة تبعاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ولا يكون هذا الإفصاح مفصول في بيان الأنشطة تبعاً للاعتبارات المادية لهذه الخسائر.

أثر النموذج الجديد لأنخفاض القيمة:

لم يكن هناك أثر جوهري لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البيانات المالية للمركز.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المطبقة على المركز:

- الأدوات المالية (السياسة المطبقة قبل 1 كانون الثاني 2018)

يقوم المركز بتصنیف الموجودات المالية غير المشتقة إلى فنی القروض والذمم المدينۃ، وتصنیف المطلوبات المالية غير المشتقة ضمن فئة المطلوبات المالية الأخرى.

- الموجودات والمطلوبات المالية غير المشتقة - الاعتراف وإلغاء الاعتراف بها

يقوم المركز مبدئياً بالاعتراف بالقروض والذمم المدينۃ وسندات الدين الصادرة في تاريخ نشوئها، أما الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى فيتم الاعتراف بها مبدئياً في تاريخ المتاجرة.

يقوم المركز بالغاء الاعتراف بال الموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو تقوم بتحويل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية بحيث يتم تحويل جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل المالي بشكل جوهري.

يقوم المركز بالغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغانها أو انتهاء صلاحيتها. يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في وبيان التغيرات في صافي الموجودات فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو أن يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

- الموجودات المالية غير المشتقة - القياس

• القروض والذمم المدينۃ

يتم الاعتراف بهذه الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة مضافة إليها أية تكاليف مباشرة. يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفاندة الفعلية لاحقاً.

• النقد وما في حكمه

في بيان التدفقات النقدية، يتضمن النقد وما في حكمه السحب على المكشف من البنوك التي تسدد عند الطلب وتشكل جزءاً لا يتجزأ من إدارة النقد لدى المركز.

- المطلوبات المالية غير المشتقة - القياس

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية غير المشتقة بالقيمة العادلة ناقصاً أية تكاليف مباشرة. ويتم قياس هذه المطلوبات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفاندة الفعلية لاحقاً.

- التدبي (السياسة المطبقة قبل 1 كانون الثاني 2018)

الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية في نهاية كل سنة مالية لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي حول التدبي في قيمتها.

يعتبر وجود دليل موضوعي حول التدبي في قيمة الموجودات المالية عند وجود حدث أو أكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من تلك الموجودات.

يحتسب التدبي في الموجودات المالية الظاهرة بالتكلفة المطفأة بأخذ الفرق بين قيمتها الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من تلك الموجودات مخصوصة بسعر الفاندة الأصلي الفعال.

يتم اختبار التدبي في الموجودات المالية الهامة على أساس فردي.

يتم عكس خسارة التدبي إذا ارتبط ذلك الأمر بشكل موضوعي بحدث مبرر وقع بعد الاعتراف بخسارة التدبي، ويتم تسجيل المبلغ المعكوس من خسارة التدبي المتعلقة بال الموجودات المالية الظاهرة بالتكلفة المطفأة في بيان الأنشطة.

إيضاحات حول البيانات المالية

الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمركز في نهاية كل سنة مالية لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكן استرداده من تلك الموجودات.

يتم الاعتراف بخسارة التدني إذا زادت القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته القابلة للاسترداد المقدرة. القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمتها قيد الاستخدام أيهما أعلى. ويتم الاعتراف بجميع خسائر التدني في بيان الأرباح أو الخسائر.

3.1 أسس المحاسبة غير التجارية

نظمت السجلات المحاسبية للمركز وذلك لتلائم وقواعد المحاسبة الخاصة بالمؤسسات غير الهدافة للربح وشملت الحسابات ما يلي:

الوفر العام: يمثل صافي الموجودات التي يستخدمها المركز والتي لا تخضع لقيود تفرضها الجهات المانحة.

ووفر مؤقت التخصيص: يمثل صافي الموجودات والتي يكون استخدامها من المركز محدوداً بسبب قيود فرضتها الجهات المانحة، والتي تنتهي مع مرور الوقت أو تتحقق من خلال الإجراءات التي يقوم بها المركز وفقاً للشروط التي فرضتها الجهات المانحة، والتي تنتهي مع مرور الوقت أو تتحقق من خلال الإجراءات التي يقوم بها المركز وفقاً للشروط التي فرضتها الجهات المانحة.

الإيرادات: يتم تسجيلها كزيادة في صافي الأصول غير المقيدة ما لم يكن استخدامها محدوداً بسبب القيود التي تفرضها الجهات المانحة. عندما تنتهي صلاحية قيود المانحين ، أي عندما يتنهى تقييد زمني محدد أو يتم تحديد الغرض، يتم تصنيف صافي الأصول المقيدة مؤقتاً على أنها صافي أصول غير مقيدة ويتم تسجيلها كأصول صافية يتم تحريرها من القيود.

استثمار في أصول ثابتة: تمثل الاستثمار في الأصول الثابتة.

3.2 العقود والمنح

تعهدات المانحين غير المشروطة هي تلك التعهدات التي يعطيها المانح للمركز دون وجود آية شروط مسبقة والتي يجب القيام بها قبل الحصول على المنحة.

يتم الاعتراف بإيرادات المنح من تعهدات المانحين غير المشروطة كما يلي:

- يتم الاعتراف بالمنح غير مقيدة الاستخدام أو الوقت كإيراد عند الحصول على تعهد غير مشروط من المانح.
- يتم الاعتراف بالمنح المقيدة مؤقتاً والمخصصة لتنفيذ غرض معين أو مرتبطة بمرور وقت كإيراد عن تنفيذ هذا الغرض أو مرور الزمن المحدد.

3.3 مستحق من جهات مانحة

المستحق من جهات مانحة هي تعهدات المانحين غير المشروطة مخصوصاً منه المبالغ التي تم تحصيلها وأي تعهدات غير قابلة للتحصيل، يتم تقدير المبلغ غير القابل للتحصيل (الشطب) عندما يصبح تحصيل التعهدات الكاملة غير المشروطة غير محتمل.

3.4 ممتلكات ومعدات

تظهر ممتلكات ومعدات بالكلفة التاريخية بعد تنزيل الاستهلاك المترافق وخسائر التدني إن وجدت. تشمل ممتلكات ومعدات الكلفة المترددة لاستبدال أي من مكونات ممتلكات ومعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنسانية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الاعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في بيان النشاطات والتغير في صافي الموجودات عند تتحققها.

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

الأعمار الإنتاجية

الممتلكات والمعدات

7-5 سنوات

أثاث مكتبي

7-5 سنوات

أجهزة مكتبية

7 سنوات

سيارات

5-3 سنوات

أجهزة الحاسوب الآلي

5 سنوات

برامج

إيضاحات حول البيانات المالية

3.5 مخصص منافع الموظفين

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين، حيث يتم احتساب المخصص بناءً على آخر راتب يتقاده الموظف ماضرياً في عدد سنوات الخدمة.

بالإضافة إلى مخصص تعويض نهاية الخدمة، أسس المركز صندوق توفير الموظفين بحيث يقوم المركز بإقطاع 2% من راتب الموظف الشهري الأساسي ويساهم المركز بنسبة 3% أيضاً.

3.6 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المركز إلتزامات (قانونية أو تعاقدية) بتاريخ بيان المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الإلتزامات محتمل أن ينشأ عنه تدفق خارج لمنافع إقتصادية ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

3.7 الضرائب وضريبة القيمة المضافة

كون المركز مؤسسة غير هادفة للربح، فإن إيراداته من تبرعات المانحين وغيرها من أنشطة المركز غير خاضعة لضريبة الدخل.

3.8 المصروفات البرامجية

تقيد النفقات التي يمكن تحديدها بشكل موثوق على حسابات البرامج والمشاريع وعلى حسابات إدارية أخرى، ويتم تخصيص النفقات الأخرى التي هي مشتركة بين وظائف عدة استناداً إلى أفضل تقديرات وأحكام للإدارة.

3.9 المعاملات بالعملات الأجنبية

يحافظ المركز بسجلات محاسبية بالدولار الأمريكي، أما المعاملات التي تتم بالعملات الأخرى يتم تحويلها للدولار على النحو التالي:

- يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات بعملات غير الدولار الأمريكي إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي بسعر الصرف السائد في تاريخ البيانات المالية. أسعار التحويل كانت كما يلي:

كما في 31 كانون الأول

العملة	2017	2018
دولار / شيكو	3.466	3.75
دولار / يورو	0.835	0.874
دولار / دينار أردني	0.71	0.71
دولار / كرونة سويدية	8.218	8.933

- تحسب فروق الصرف الناشئة عن الترجمة في بيان النشاطات.

4) المعايير والتفسيرات الجديدة وغير المطبقة بعد

ان المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المذكورة أدناه قد تم إصدارها بشكل نهائي ولكنها غير سارية المفعول بعد، حيث لم تقم المركز بتطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة علماً أنها متاحة للتطبيق المبكر:

المعايير:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): عقود التأجير (يطبق في 1 كانون الثاني 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17): عقود التأمين (يطبق في 1 كانون الثاني 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23): عدم التيقن من معالجات ضريبة الدخل (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).

التعديلات:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) البيع أو المساعدة في الموجودات بين المستثمر وشركائه في المشروع المشترك (لم يحدد موعد التطبيق).
- ميزات الدفع المسبق مع التعويض السليبي (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (9). (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
- الاستثمار طويل الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (التعديل على معيار الحاسبة الدولي رقم (28). (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).

إيضاحات حول البيانات المالية

- تعديلات الخطة أو التقليص أو التسوية (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19). (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2015-2017 (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
هذا وتتوقع إدارة المركز بتطبيق هذه المعايير والتعديلات عند إعداد البيانات المالية في التواريخ المحددة أعلاه والتي لن يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية للمركز باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، وفيما يلي أهم جوانب التطبيق:

- (أ) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على المركز ان تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) لفترات المالية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2019، حيث قامت المركز بتقييم أثر التطبيق على البيانات المالية حيث قد تختلف النتائج الفعلية للأسباب التالية:
- لم تنته المركز من اختبار التقييم الخاص بالرقابة في نظام تكنولوجيا المعلومات الداخلي.
 - إن السياسات المحاسبية الجديدة للمركز معرضة للتغير وذلك لحين إصدار أول بيانات مالية بعد تاريخ التطبيق.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) نموذج موحد يعتمد على اظهار الأرصدة المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية ضمن البيانات المالية للمستأجر. حيث يعترف المستأجر بحق استخدام (Right Of Use) كأصل من أصول المركز ويعترف بالالتزامات تأجير تمثل الدفعات المستقبلية الخاصة بالالتزام.
هناك بعض الاستثناءات الخاصة بالتطبيق وهي للعقود قصيرة الأجل ذات القيم المنخفضة.
لقد بقىت المحاسبة عند المؤجر كما هي.
إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) يظهر كبديل عن معيار المحاسبة الدولي رقم (17) والتفسيرات على معايير المحاسبة الدولية (IFRIC 4).

أولاً: عقود الإيجار التي تكون فيها المركز كمستأجرة
يعترف المستأجر بأصل والذي يمثل حقه في استخدام الأصل (Right Of Use) ويقابله التزام والمتمثل بدفعات الإيجار على أن تكون قيمة الأصل أو الالتزام مخصوصة على الفترة الزمنية المتوقعة لاستمرار هذه العقود ، و كنتيجة لذلك ستعرف المركز مع مرور الوقت بتكلفة الإهلاك لحق استخدام الأصل (Right of Use) ومصروف فائدة الناتج عن إعادة تقدير قيمة المطلوبات المخصوصة على التزامات الإيجار ، في حين كانت المجموعة سابقاً قد اعترفت بنفقات الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار دون قيد لأي أصل أو التزام .
بالإضافة إلى ذلك، لن تعرف المركز بمخصصات عقود التأجير التشغيلي التي كانت تعتبر على أنها ملزمة، وعوضاً لذلك ، سيقوم المركز بتضمين المدفوعات المستحقة بموجب عقد الإيجار في التزامات عقد التأجير ضمن وبيان التغيرات في صافي الموجودات. لن يكون هناك أثر من تطبيق المعيار فيما يتعلق بالتأجير التمويلي للمركز.

ثانياً: عقود الإيجار التي تكون فيها المركز كمؤجر
لم يكن هناك تأثيرات جوهرية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عن المعايير السابقة.

ثالثاً: فترة الانتقال
يخطط المركز لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 في الربع الأول من 2019. حيث سيقوم المركز باتباع الخيار الثاني للنهج المعدل باشر رجعي. حيث سيتم الاعتراف بالتأثير التراكمي لاعتماد المعايير الدولي لإعداد التقارير المالية 16 كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2019، بدون إعادة تعديل أرقام المقارنة.
يخطط المركز لتطبيق النطاق العملي على مجمل عقود الإيجار عند الانتقال. حيث ستطبق المركز المعيار الدولي لإعداد للتقارير المالية رقم (16) على جميع العقود المبرمة قبل 1 كانون الثاني 2019 ويتم تحديدها كعقود إيجار وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (17) وتفسيرات اللجنة الدولية للتقارير المالية رقم (4).

إيضاحات حول البيانات المالية

ان الأثر المتوقع من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) على البيانات المالية كما في 1 كانون الثاني 2019 موضح في الجدول أدناه:

الأثر المتوقع من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)

الرصيد المتوقع كما في 1 كانون الثاني 2019 لتطبيق المعيار رقم (16)	الأثر المتوقع لتطبيق المعيار رقم (16)	كما في 31 كانون الأول 2018	بالدولار الأمريكي
68,344	68,344	-	حق استخدام الأصل
-	(2,630)	2,630	الدفعات المدفوعة مسبقاً
(69,092)	(69,092)	-	الالتزامات

(5) النقد وما في حكمه

كما في 31 كانون الأول			
2017	2018		
1,837	2,645	دولار أمريكي	النقد في الصندوق
335,008	4,156,001		النقد لدى البنوك - حسابات جارية
2,604,278	2,244,607		النقد لدى البنوك - ودائع لأجل
2,941,123	6,403,253		

(6) مستحق من جهات مانحة

كما في 31 كانون الأول				
2017	2018	رقم المشروع	اسم المانح	دولار أمريكي
-	13,000,000	P167726	المؤسسة الدولية للتنمية	
2,555,280	1,175,370	52110119	الफنكسلية السويدية العامة في القدس (سيدا)	
160,129	8,487	93316	هيئة الأمم المتحدة للمرأة - مشروع النساء للنساء والرجال للرجال	
49,961	-	5866	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أونش)	
306,100	-	6658	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أونش)	
3,071,470	14,183,857			

(7) أرصدة مدينة أخرى

كما في 31 كانون الأول			
2017	2018		دولار أمريكي
11,544	12,848		مصاريف مدفوعة مقدماً
14,355	-		أخرى
25,899	12,848		

بيانات حول البيانات المالية

(8) ممتلكات ومعدات، بالصافي

العام	المجموع	أجهزة الحاسوب	آلات	سيارات	اثاث مكتبي	أجهزة مكتبية	لدولار أمريكي
2018	383,381	138,875	107,096	28,570	19,719	89,121	89,121
ال嗑فة:	20,281	-	-	20,281	-	-	-
إضافات	(4,866)	-	(4,866)	-	-	-	-
استبعادات	398,796	138,875	102,230	48,851	19,719	89,121	89,121
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني	376,809	138,875	103,731	28,570	19,719	85,914	85,914
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني	4,204	-	2,317	392	-	1,495	1,495
إضافات	(4,866)	-	(4,866)	-	-	-	-
الرصيد كما في الأول من كانون الأول 2018	376,147	138,875	101,182	28,962	19,719	87,409	87,409
القيمة الدفترية، كما في 31 كانون الأول 2018	22,649	-	1,048	19,889	-	1,712	1,712

يتضمن الممتلكات والمعدات المملوكة للمركز أصولاً مستهلكة بالكامل بـ 365,753 دولار أمريكي والتي مازالت تعمل حتى 31 كانون الأول 2018.

بيانات حول البيانات المالية

ممتلكات ومعدات، بالصافى (تتمة)

الإجمالي	أجهزة الحاسوب	سيارات	برامج	المجموع
أجهزة مكتبي	أجهزة مكتبي	أثاث مكتبي	أجهزة مكتبية	مودار أمريكي
الاكتفه:	2017			
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2017	89,121	22,425	28,570	138,875
اضافات	-	-	920	106,176
استبعادات	-	-	(2,706)	920
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	89,121	19,719	107,096	138,875
الاستهلاك المترافق:				
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2017	82,948	22,425	28,570	100,694
اضافات	2,966	-	-	138,875
استبعادات	-	-	(2,706)	6,003
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	85,914	19,719	103,731	138,875
القيمة الدفترية، كما في 31 كانون الأول 2017	3,208	3,365	-	6,573
يتضمن الممتلكات والمعدات المملوكة للمركز أصولاً مستهلكة بالكامل ببلغ وقدره 354,791 دولار أمريكي والتي مازالت تعمل حتى 31 كانون الأول 2017.				

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
الرام _ فلسطين

إيضاحات حول البيانات المالية

(9) ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	
21,121	18,524	دولار أمريكي
22,644	2,466	مصاريف إجازات موظفين
3,391	8,734	ذمم دائنة
3,899	3,278	مصاريف مستحقة
22,935	43,083	شيكات أجلة
253,666	164,611	فواتيد دائنة
848	-	مستحق لمؤسسات تم التعاقد معها تحت مشروع SIDA
328,504	240,696	آخر

(10) مخصص منافع الموظفين

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	
195,532	170,944	دولار أمريكي
32,617	35,540	منافع تعويض نهاية الخدمة
228,149	206,484	صندوق الإدخار

لقد كانت الحركة على حسابي مخصص تعويض نهاية الخدمة وصندوق الإدخار خلال عامي 2018 و 2017 كما يلي:

أ. مخصص تعويض نهاية الخدمة

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	
262,340	195,532	دولار أمريكي
22,183	20,437	الرصيد في بداية السنة
(88,991)	(45,025)	إضافات خلال السنة
195,532	170,944	دفعات خلال السنة
		الرصيد في نهاية السنة

ب. صندوق الإدخار

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	
40,062	32,617	دولار أمريكي
11,686	11,565	الرصيد في بداية السنة
(19,131)	(8,642)	إضافات خلال السنة
32,617	35,540	دفعات خلال السنة
		الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية

(11) متحف مقتدية مؤقتاً

يمثل هذا البند الإيرادات من المنتج المقيدة مؤقتاً والتي يشترط المانحين استعمالها بஸرور وقت محدد أو تتحقق هدف معين. وتمثل هذه المبالغ الزراعة في التبرعات المعونة عن النفقات التي تم صرفها لتأهيل الأغراض التي حددها المانحون. لقد كانت الحركة على المنتج المقيدة مؤقتاً خلال السنة كالتالي:

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018		الخطب		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	
إضافات	ممتلكات	فوروقات عمالة	مصاريف تشغيلية	إضافات	ممتلكات
-	-	-	-	(109,461)	17,000,000
-	-	-	-	(88,214)	88,214
-	-	-	-	(473,442)	5866
-	-	-	-	476,081	6658
(6,177)	(5,301)	-	(128,436)	139,914	هيئة الأمم المتحدة للمرأة - مشروع النساء للنساء والرجال للرجل
2,472,786	(261,904)	-	(1,155,852)	3,890,542	الإقليمية السويدة العامة في القدس (سيدا)
19,363,325	(8,816)	(267,205)	17,000,000	4,594,751	(1,955,405)

إيضاحات حول البيانات المالية

متح مقيدة مؤقتاً (تنمية)

المقدمة مؤقتاً		المقدمة من المنتج	
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	غير مكتنفات عملة	غير مكتنفات العقيدة مؤقتاً
دولار أمريكي	دولار أمريكي	مصاريف تشغيلية	مصاريف تشغيلية
مكتب الأمم المتحدة لتنمية الشروون الإنسانية (أونتاش) – مشروع رقم 5866	-	-	-
مكتب الأمم المتحدة لتنمية الشروون الإنسانية (أونتشا) – مشروع رقم 6658	-	-	-
هيئة الأمم المتحدة للمرأة – مشروع الرجال والنساء متساوأة بين الجنسين	-	-	-
هيئة الأمم المتحدة للمرأة – مشروع النساء والرجال للرجال	-	-	-
المقتصدية السويدة العامة في القدس (سيدا)	-	-	-
أرباح (خسائر) فروقات العملة	-	-	-
أرباح أو خسائر فروقات العملة يترتب عن إعادة تقدير الموارد والمطلوبات النقدية للمركز بالعملات الأجنبية (خاصة الأرصدة البنكية والمستحقات من جهات مالحة وندم دائنة ومصاريف مستحقة) إلى الدولار باستخدام أسعار الصرف السائدة كما بتاريخ بين المركز المالي، وأسفلت التقلبات في أسعار الدولار الأمريكي عن تحقيق مكاسب قدرها 21,292 دولار أمريكي وخساره قدرها 62,107 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 على التوالي.	3,890,542 <u>4,594,751</u>	446,921 <u>454,537</u>	(920) <u>(1,473,219)</u>
	968,966	4,593,960 <u>4,660,408</u>	

أرباح (خسائر) فروقات العملة

أرباح أو خسائر فروقات العملة يترتب عن إعادة تقدير الموارد والمطلوبات النقدية للمركز بالعملات الأجنبية (خاصة الأرصدة البنكية والمستحقات من جهات مالحة وندم دائنة
ومصاريف مستحقة) إلى الدولار باستخدام أسعار الصرف السائدة كما بتاريخ بين المركز المالي، وأسفلت التقلبات في أسعار الدولار الأمريكي عن تحقيق مكاسب
قدرها 21,292 دولار أمريكي وخساره قدرها 62,107 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 على التوالي.

بيانات حول البيانات المالية

(13) مصادر تمويلية

دollar American	منحة المؤسسات الأهلية	رسدا	مكتب الأمم المتحدة للتنمية
المجموع الفرعى	المجموع	الرئيسى المركزى	الصندوق
IDA	IDA	الموسسة الدولية للتنمية	الشئون الإنسانية (أوتشا) - مشروع (أوتشا) - مشروع رقم 6658 رقم 5866
1,126,224	1,126,223	-	1,059,820
25,989	8,762	93,170	998,302
رواتب و مصاريف متصلة بها مستشارات انتساب مهنية و تدريب سفر و إقامة مصاريف دعم شبكات خدمات إيجارات اتصالات صيانة ضيافة و اجتماعات دعائية و اعلان مصاريف رسائل مصاريف رسائل قرطاسية ولوازم مكتبة تأمين مشورات و مطبوعات عمولات ينكية مشاريع منفذة من مؤسسات أخرى أخرى	رواتب و مصاريف متصلة بها مستشارات انتساب مهنية و تدريب سفر و إقامة مصاريف دعم شبكات خدمات إيجارات اتصالات صيانة ضيافة و اجتماعات دعائية و اعلان مصاريف رسائل قرطاسية ولوازم مكتبة تأمين مشورات و مطبوعات عمولات ينكية مشاريع منفذة من مؤسسات أخرى أخرى	هيئة الأمم المتحدة للمرأة - مشروع النساء للسلام والرجال للرجال	مكتب الأمم المتحدة للتنمية الشئون الإنسانية (أوتشا) - مشروع (أوتشا) - مشروع رقم 6658 رقم 5866
308,957	48,686	216,352	79,856
125,219	84,044	80,243	5,358
12,867	14,046	4,684	1,261
8,008	1,886	544	-
1,733	1,270	1,088	182
19,498	16,071	1,399	14,672
20,675	19,560	586	18,974
11,570	9,918	449	3,339
9,020	5,123	1,115	4,008
14,800	2,182	1,238	-
991	333	-	-
17,462	18,088	8	18,080
8,726	4,326	1,940	2,386
1,986	1,574	1,518	56
372	1,748	400	1,348
729	567	512	55
95,073	451,415	-	451,415
613	665	665	-
1,718,119	2,024,077	68,672	1,955,405
			109,461
			473,442
			88,214
			128,436
			1,155,852

إيضاحات حول البيانات المالية

(14) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الادارة التنفيذية والمدراء الرئيسيين، الذين لهم القدرة على التأثير بها خلال العامي 2018 و2017:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
2017	2018
169,676	170,708

رواتب ومنافع الادارة العليا

(15) التزامات محتملة

هناك قضيتان مرفوعتان ضد المركز كما في 31 كانون الأول 2018 تتعلق بتعويضات نهاية خدمة الموظفين. ووفقاً للمستشار القانوني للمركز، فإنه تم تخصيص المبلغ الكافي لمواجهة القضايا المقامة ضد المركز. ووفقاً للمستشار القانوني للمركز، فإن المركز سوف لن تواجه أية التزامات أخرى تتعلق بهاتين القضيتين بمبلغ أكثر من المبالغ المزودة مسبقاً.

(16) إدارة المخاطر المالية

لمحة عامة

يتعرض المركز للمخاطر التالية جراء استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الإنتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر الفوائد

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرّض المركز لكل من المخاطر أعلاه، أهداف المركز، السياسات وطرق قياس وإدارة المخاطر وإدارة المركز لرأس المال.

الإطار العام لإدارة المخاطر

تقع المسؤولية الكاملة عن إعداد ومراقبة إدارة المخاطر على عاتق إدارة المركز.

إن سياسات إدارة المركز للمخاطر معدة لتحديد وتحليل المخاطر التي يواجهها المركز ولوضع ضوابط وحدود ملائمة لمدى التعرض لتلك المخاطر ومن ثم مراقبتها لضمان عدم تجاوز الحدود الموضوعة.

يتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة دورية لتعكس التغيرات الحاصلة في ظروف السوق وأنشطة المركز. تهدف إدارة المركز من خلال التدريب والمعايير والإجراءات التي تضعها الإدارة إلى تطوير بيئة رقابية بناءً ومنظمة بحيث يتفهم كل موظف دوره والواجبات الموكلة إليه.

يقوم مجلس الإدارة في المركز بمراقبة أداء الإدارة في مراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات المركز في إدارة المخاطر كما يقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي تواجه المركز.

مخاطر الإنتمان

تمثل مخاطر الإنتمان مخاطر تعرض المركز لخسارة مالية جراء عدم وفاء الطرف المتعامل مع المركز بأداء ماليه بالتزاماته التعاقدية وتنتج هذه المخاطر بشكل رئيسي من النقد لدى البنوك، ذمم مستحقة من المانحين وأرصدة مدينة أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية

تمثل القيمة المدرجة للموجودات المالية الفصوى التي يمكن أن تتعرض لها الموجودات لمخاطر الإنتمان كما في تاريخ البيانات المالية وهي كما يلى :

كما في 31 كانون الأول		بدولار أمريكي
2017	2018	
2,941,123	6,403,253	النقد وما في حكمه
3,071,470	14,183,857	مستحق من جهات مانحة
25,899	12,848	موجودات متداولة أخرى
6,038,492	20,599,958	

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المركز على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها والمرتبطة بمطلوباته المالية التي يتم تسويتها من خلال تقديم النقد أو موجودات مالية أخرى. إن إدارة المركز للسيولة تكمن في التأكد قدر الإمكان من أن المركز يحتفظ دائماً بسيولة كافية للوفاء بالالتزاماتها عندما تصبح واجبة الدفع في الظروف العادلة والاضطرارية دون تحمل خسائر غير مقبولة أو مخاطر قد تؤثر على سمعة المركز.

يحرص المركز على أن يتتوفر لديه قدر كافى من التقدمة لتغطية المصارييف التشغيلية المتوقعة وبما فى ذلك تغطية الالتزامات المالية ولكن دون أن يتضمن ذلك أي تأثير محتمل لظروف قاسية من الصعب التنبؤ بها كالكوارث الطبيعية.

فيما يلى الإستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية:

أكثر من عام	12 - 6 شهر	6 أشهر أو أقل	التدفقات النقدية المتعاقد عليها	القيمة الدفترية	2018
					باليوروالأمريكي
-	-	240,696	240,696	240,696	ذمم دائنة ومصاريف مستحقة
-	-	19,363,325	19,363,325	19,363,325	منح مقيدة مؤقتاً
206,484	-	-	206,484	206,484	مخصص منافع الموظفين
206,484	-	19,604,021	19,810,505	19,810,505	
أكثر من عام	12 - 6 شهر	6 أشهر أو أقل	التدفقات النقدية المتعاقد عليها	القيمة الدفترية	2017
					باليوروالأمريكي
-	-	328,504	328,504	328,504	ذمم دائنة ومصاريف مستحقة
-	-	4,594,751	4,594,751	4,594,751	منح مقيدة مؤقتاً
228,149	-	-	228,149	228,149	مخصص منافع الموظفين
228,149	-	4,923,255	5,151,404	5,151,404	

إيضاحات حول البيانات المالية

• مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنشأ من التغيرات في أسعار السوق كأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار أدوات الملكية والتي تؤثر في بيان الأنشطة أو في قيمة الأدوات المالية لدى المركز.
إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو السيطرة على مدى تعرض المركز لمخاطر السوق في حدود مقبولة إضافة إلى تعظيم العائد.

• مخاطر تقلب أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر أن قيمة أداة المالية نتيجة للتغير في أسعار الفائدة في السوق.

(17) القيمة العادلة

هيئة القيمة العادلة

يبين الجدول أدناه تحليل الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة حسب طريقة التقييم. يتم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

المستوى 1: أسعار مدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لمحودات أو مطلوبات مماثلة

المستوى 2: مدخلات غير الأسعار المدرجة المتضمنة في المستوى 1 ويمكن تحديدها للمحودات أو المطلوبات، إما بشكل مباشر مثل (الأسعار) وبشكل غير مباشر (مشتقة من الأسعار). الأسعار المعينة في سوق نشطة لأدوات مشابهة، أو باستخدام أساليب تقييم توفر فيها مدخلات هامة يمكن تحديدها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال معلومات السوق.

المستوى 3: مدخلات للمحودات أو للمطلوبات ليست على أساس بيانات السوق الممكن تحديدها (مدخلات ليس من الممكن تحديدها).

الموجودات والمطلوبات التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة

باستثناء الجدول التالي، تعتقد إدارة المركز أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية أدناه تقارب قيمتها العادلة نتيجة لاستحقاق هذه الموجودات والمطلوبات على المدى القصير.

المستوى (3)	المستوى (2)	المستوى (1)	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	بالدولار الأمريكي
-	-	6,403,253	6,403,253	31 كانون الأول 2018	النقد وما في حكمه
-	14,183,857	-	14,183,857		مستحق من جهات مانحة
-	12,848	-	12,848		موجودات متداولة أخرى
-	240,696	-	240,696		نعم دائنة ومصاريف مستحقة
-	19,363,325	-	19,363,325		منح مقيدة مؤقتاً
-	206,484	-	206,484		مخصص منافع الموظفين
<hr/>					
-	-	2,941,123	2,941,123	31 كانون الأول 2017	النقد وما في حكمه
-	3,071,470	-	3,071,470		مستحق من جهات مانحة
-	25,899	-	25,899		موجودات متداولة أخرى
-	328,504	-	328,504		نعم دائنة ومصاريف مستحقة
-	4,594,751	-	4,594,751		منح مقيدة مؤقتاً
-	228,149	-	228,149		مخصص منافع الموظفين

قد تم تحديد القيم العادلة للمستوى 2 للموجودات والمطلوبات المالية على أساس أسعار الفائدة، منحني العائد، هوامش الائتمان. تعتقد الإدارة بأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها العادلة نتيجة لاستحقاق هذه السندات على المدى القصير أو إعادة تسعير أسعار الفائدة خلال العام.